أميركا نفت تقديمها أي إعفاءات لإيران

طهران: توصلنا إلى تفاهمات لكنها ليست كافية ولا يمكن تقييد حقوقنا النووية

وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان (عن الانترنت)

أكدت طهران أمس السبت أن ما يحدث على الورق في مفاوضات فيينا جيد ولكنه ليس كافياً، مشيرة إلى أن على الأميركيين إظهار حسن نيّاتهم وذلك بحدوث شيء ملموس على الأرض، يأتي ذلك بالتزامن مع إعلان المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس أمس أن واشنطن لم تقدم أي إعفاءات لإيران، ولن تفعل إلا بعد عودتها للالتزام بالاتفاق السابق.

وحسب وكالة «فارس»، قال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان في تصريح للصحفيين أمس السبت إن ما يسعى إليه الوفد الإيراني بشأن الضمانات يأتي على جميع الصعد السياسية والقانونية والاقتصادية، مشيراً إلى أنه تم التوصل إلى تفاهمات في بعض الأجزاء، لكن الوفد الإيراني المفاوض ما زال يسعى بجدية للحصول على ضمانات ملموسة من الجانب الغربي وضمان التزامه بالتعهدات وفق اتفاق فيينا.

وأوضح عبد اللهيان أن بلاده أبلغت بصراحة الأطراف التي نقلت رسائل من واشنطن هذه الأيام، أنه يجب على الأميركيين إظهار حسن نيّاتهم، وإظهار ذلك بحدّي حدوث شيء ملموس على الأرض، ورفع جزء من العقوبات بالمعنى الحقيقي للكلمة، وبصورة واقعية يمكن أن تكون ترجمة جيدة لحسن النية التي يتحدث عنه الأميركيون.

وتطالب إيران برفع كل العقوبات، وتقديم ضمانات من أجل الامتثال للاتفاق النووي الذي وقع عام ٢٠١٥، الأمر الذي أكده الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بقوله إن إيران أبدت إرادتها وجدّيتها في التوصل إلى اتفاق في مفاوضات فيينا، مشيراً إلى أن الجهود، التي ينبغي للطرف المقابل أن يبذلها في هذا السياق، يجب أن تشمل إلغاء الحظر والتحقق منه، ومنح الضمانات في هذا الشأن.

من جهته، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده، إن رفع بعض العقوبات عن إيران ليس كافياً.

وحسب موقع «الميادين» أضاف خطيب زاده، في تصريح صحفي أمس: إن ما يجب على الولايات المتحدة فعله، هو رفع جميع العقوبات، بما في ذلك النووية.

وأشار إلى أن إيران تنتظر أن تلقي الولايات المتحدة بواجباتها والتزاماتها فيما يتعلق برفع العقوبات، ولفت إلى أن أي إجراء يتخذ في الاتجاه الصحيح للوفاء بالتزامات الاتفاق النووي، ستنظر إليه طهران بعناية ودقة.

من جانبه قال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي بهادري جهرمي: إن قرار الحكومة الإيرانية منذ البداية واضح في مواجهة العقوبات غير القانونية، وشدد على ضرورة العمل على رفعها بجدية وبأسرع وقت ممكن.

إلى ذلك أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني أنه لا يمكن تقييد حق إيران القانوني في مواصلة البحث والتطوير والحفاظ على قدراتها وإنجازاتها النووية السلمية بأي اتفاق.

وقال شمخاني في تغريدة أمس: حق إيران القانوني في مواصلة البحث والتطوير والحفاظ على القدرات النووية والإنجازات السلمية إلى جانب حماية هذه القدرات والإنجازات في مواجهة الأعمال الشريرة لا يمكن تقييده بأي اتفاق.

وجاءت المواقف الإيرانية بعد إعلان المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس، أمس أن واشنطن لم تقدم أي إعفاءات لإيران، ولن تفعل إلا بعد عودتها للالتزام بالاتفاق السابق.

وقال برايس في تغريدة على حسابه على «تويتر»: لن نرفع العقوبات عن إيران حتى تعود طهران إلى التزاماتها النووية، والإدارة الحالية اتخذت التدابير ذاتها التي قررتها الإدارة السابقة، وهي السماح لشركائنا الدوليين بمعالجة عدم انتشار الأسلحة النووية ومخاطر معايير السلامة في إيران.

وفي وقت سابق، قال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية إن «إدارة الرئيس جو بايدن قررت استئناف رفع العقوبات عن طهران لتسهيل التفاوض معها في أسابيعه الأخيرة»، حيث دخلت المحادثات بشأن الاتفاق النووي مرحلة حرجة.

في السياق أثنى مندوب روسيا الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، ميخائيل أوليانوف، أمس السبت، على قرار الولايات المتحدة إعادة الاستثناءات من العقوبات الأميركية المفروضة على طهران.

ونقلت قناة «روسيا اليوم» عن أوليانوف قوله عبر صفحته على «تويتر»: «قرار الولايات المتحدة إعادة الاستثناءات النووية خطوة بالاتجاه الصحيح. سيسهم ذلك في تسريع إعادة خطة العمل الشاملة المشتركة الخاصة ببرنامج طهران النووي والعودة المتبادلة للولايات المتحدة وإيران إلى صفقة عام ٢٠١٥».

وأوضح أن هذه الخطوة يمكن اعتبارها أيضاً دليلاً على أن المباحثات الجارية في فيينا دخلت مرحلتها النهائية.

وبدأت المباحثات العام الماضي، وعلّقت في حزيران بعد انتخاب إبراهيم رئيسي رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبعد توقف لنحو خمسة أشهر تم استئناف التفاوض الأخير تشرين الثاني الماضي.

وعلّقت المباحثات في ٢٨ كانون الثاني، لعودة الوفود إلى عواصمها للتشاور، مع بلوغ مرحلة تتطلب قرارات سياسية، ولم يتم بعد الإعلان عن موعد استئناف الجولة الثامنة الحالية، علما بأن دبلوماسيين يرجحون حصول ذلك خلال الأيام القليلة المقبلة.

وتهدف المباحثات، التي تشارك فيها الولايات المتحدة بشكل غير مباشر، إلى إحياء الاتفاق الذي أبرم بين إيران من جهة وكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين وألمانيا من جهة ثانية.

وانسحبت واشنطن أحاديا من الاتفاق الذي وضعت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على عاتقه تأمين تنصل روسيا لغزو أوكرانيا، الأمر الذي نفته موسكو مرارا وتكرارا وعلى مختلف المستويات.

وأكد الأسبوع الأخيرة ازدادت العلاقات بين روسيا والدول الغربية توترا على خلفية مزاعم الولايات المتحدة وحلف الناتو عن تخطيط روسيا لغزو أوكرانيا، الأمر الذي نفته موسكو مرارا وتكرارا وعلى مختلف المستويات.

وفي الأسبوع الماضي أعلن المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي أن الولايات المتحدة قررت إرسال قوات إضافية إلى رومانيا وبولندا وألمانيا، مشيراً إلى أن هذه الخطوة اتخذتها واشنطن في إطار «رد» على تصاعد التوتر حول أوكرانيا، مع أنه أشار إلى أن الجنود الأميركيين لن يقاتلوا في أراضي أوكرانيا.

وفي السياق ذاته، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية أنها ستعلن عن حزمة مساعدات عسكرية أميركية في مواجهة العقوبات غير القانونية، وشدد على ضرورة العمل على رفعها بجدية وبأسرع وقت ممكن.

إلى ذلك أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني أنه لا يمكن تقييد حق إيران القانوني في مواصلة البحث والتطوير والحفاظ على قدراتها وإنجازاتها النووية السلمية بأي اتفاق.

وقال شمخاني في تغريدة أمس: حق إيران القانوني في مواصلة البحث والتطوير والحفاظ على القدرات النووية والإنجازات السلمية إلى جانب حماية هذه القدرات والإنجازات في مواجهة الأعمال الشريرة لا يمكن تقييده بأي اتفاق.

وجاءت المواقف الإيرانية بعد إعلان المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس، أمس أن واشنطن لم تقدم أي إعفاءات لإيران، ولن تفعل إلا بعد عودتها للالتزام بالاتفاق السابق.

وقال برايس في تغريدة على حسابه على «تويتر»: لن نرفع العقوبات عن إيران حتى تعود طهران إلى التزاماتها النووية، والإدارة الحالية اتخذت التدابير ذاتها التي قررتها الإدارة السابقة، وهي السماح لشركائنا الدوليين بمعالجة عدم انتشار الأسلحة النووية ومخاطر معايير السلامة في إيران.

وفي وقت سابق، قال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية إن «إدارة الرئيس جو بايدن قررت استئناف رفع العقوبات عن طهران لتسهيل التفاوض معها في أسابيعه الأخيرة»، حيث دخلت المحادثات بشأن الاتفاق النووي مرحلة حرجة.

في السياق أثنى مندوب روسيا الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، ميخائيل أوليانوف، أمس السبت، على قرار الولايات المتحدة إعادة الاستثناءات من العقوبات الأميركية المفروضة على طهران.

ونقلت قناة «روسيا اليوم» عن أوليانوف قوله عبر صفحته على «تويتر»: «قرار الولايات المتحدة إعادة الاستثناءات النووية خطوة

وكالات

الصين تنتقد تمديد واشنطن الرسوم الجمركية على منتجات الطاقة الشمسية

انتقدت وزارة التجارة الصينية أمس السبت في بيان تمديد الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على منتجات الطاقة الشمسية، ورأت أن هذا الإجراء «يعثر» التجارة الدولية، ويعرقل تطوير طاقة نظيفة منخفضة الانبعاثات».

وحسب موقع «الميادين»، جاء في بيان الوزارة، أن حكومة الولايات المتحدة أصرت على تمديد إجراءات المادة ٢٠١ بالرغم من المعارضة القوية من الأطراف المعنية في الداخل والخارج. وهذه الإجراءات لا تساعد في التنمية الطويلة للصناعة المحلية في الولايات المتحدة كما تشوه النظام الطبيعي للتجارة الدولية في الخلايا الكهروضوئية باعتبارها منتجاً جديداً للطاقة.

وعبّرت بكين عن أملها في أن تتخذ الولايات المتحدة «إجراءات ملموسة»، لتسهيل التجارة الحرة في منتجات الطاقة الجديدة، إضافة إلى المساهمة في التنمية العالمية لاقتصاد أقل انبعاثاً للغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

وارتفعت قدرة إنتاج الطاقة الشمسية في الصين على نحو قياسي بلغ ٥٤,٩ غيغاوات العام الماضي إلى ٣٠٦,٦ غيغاوات.

وتهدف الصين أن يصل إجمالي قدرة طاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى ١٢٠٠ غيغاوات بنهاية العقد من ٣٣٥ غيغاوات في نهاية العام الماضي.

ويأتي الموقف الصيني، بعد أن أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن قراراً يوم الجمعة الماضي بتمديد الرسوم الجمركية التي فرضت خلال حكم الرئيس السابق دونالد ترامب على واردات معدات الطاقة الشمسية لمدة أربعة أعوام، لكنه خفف الشروط لاستثناء الألواح الشمسية الوجه التي تولد الطاقة على كلا الجانبين وهي المهيمنة بين المشاريع الأميركية الكبيرة.

وكان الرئيس السابق ترامب قد فرض رسوماً جمركية على واردات الطاقة الشمسية في عام ٢٠١٨ باستخدام السلطة بموجب المادة ٢٠١ من قانون التجارة لعام ١٩٧٤، وبدأت الرسوم بنسبة ٣٠ بالمئة ثم انخفضت إلى ١٥ بالمئة.

وكالات

نقلت طائرات «سو٢٥» إلى بيلاروس لإجراء تدريبات

موسكو: التصريحات العدوانية الكاذبة ستؤدي إلى عواقب لا يمكن إصلاحها

جنود من القوات الأوكرانية يقومون بتقريغ طائرة تحمل مساعدات عسكرية أميركية في مطار بوريسيل في كييف (أ ف ب)

أعلنت موسكو أمس السبت أن التصريحات العدوانية التي تصدرها الولايات المتحدة والغرب، حول مزاعم غزو روسيا لأوكرانيا يمكن أن تؤدي إلى عواقب لا يمكن إصلاحها، مشيرة إلى أنها جزء من الحرب الإعلامية ضدها.

على حين أعلنت وزارة الدفاع الروسية أمس نقل طائرات هجومية من طراز «سو٢٥س إم» إلى بيلاروس للمشاركة في التحقق من قوات رد الفعل التابعة لدولة الاتحاد.

وحسب موقع «روسيا اليوم» قال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف أن نشر وكالة «بلومبيرغ» لمنشور بعنوان «روسيا تغزو أوكرانيا» ومن ثم حذفه، يظهر كيف يمكن أن تؤدي مثل هذه التقارير إلى عواقب لا يمكن إصلاحها، مضيفاً: هذا دليل مثالي على مدى خطورة الموقف الذي تثيره التصريحات العدوانية التي لا نهاية لها والتي تأتي من واشنطن ومن لندن ومن عواصم أوروبية أخرى.

وأوضح بيسكوف، لكن بشكل عام، بالطبع، موقع جاد مثل «بلومبيرغ» ينشر مثل هذه الأخبار يمكنك حتى أن تقول: ليست أخباراً مزيفة فحسب، بل أخبار «بلومبيرغ»، وهذا سيكون مبرراً.

وأشار بيسكوف إلى أن هذا توضيح للعواقب التي يمكن أن تترتب نتيجة للجو والتوتر الشديد السائد الذي نشأ بسبب هذه الأعمال العدوانية لنتفرأنها في أوروبا، مضيفاً إنه ربما يكون أيضاً عرضاً ممتازاً للكيفية التي يمكن أن تؤدي بها مثل هذه الرسائل إلى عواقب لا يمكن إصلاحها.

ونشرت وكالة «بلومبيرغ» في وقت سابق من أمس عنواناً رئيسياً في موقعها على الإنترنت «روسيا تغزو أوكرانيا»، وسرعان ما تمت إزالة المنشور، واعترفت الوكالة بالخطأ المرتكب وقالت إنها ستحقق في الموضوع.

أصبحت العلاقات بين روسيا والغرب أكثر توتراً في الأشهر الأخيرة، حيث تتهم واشنطن وحلف شمال الأطلسي «الناتو» موسكو بالتحضير لـ«غزو» أوكرانيا، وعلى هذه الخلفية تعززان وجودهما في أوروبا الشرقية.

على حين ترفض روسيا جميع هذه المزاعم، وأشار الكرملين ووزارة الخارجية الروسية مراراً إلى أن الهدف من قصص «الغزو المزعوم» هو تكوين كتلة عسكرية أجنبية بالقرب من الحدود الروسية.

وأوضحت موسكو أن السبب الرئيسي للتصعيد هو تصرفات الولايات المتحدة وحلف الناتو، اللذين يشضان لأوكرانيا الأسلحة، ما يشجع كييف وقد يدفعها نحو القيام بمغامرات عسكرية.

وفي السياق وصف السفير الروسي لدى الولايات المتحدة أناتولي أنطونوف اتهامات واشنطن لموسكو بإعداد استفزاز وشيك ضد أوكرانيا بالكاذبة وبأن ذلك جزء من الحرب الإعلامية ضد بلاده.

وحسب وكالة «سانا»، جاء في بيان نشره أنطونوف على صفحة السفارة في فيسبوك أن واشنطن على مدار عدة أشهر أقلقت العالم بأسره بتصريحات مفادها أن أوكرانيا على وشك أن تصبح ضحية لعدوان روسي لكن لم يحدث ذلك. وكشف أنطونوف أن الولايات المتحدة من أجل إعطاء مصداقية لمزاعمها سربت بعض البيانات الاستخباراتية الكاذبة التي لا أساس لها من الصحة.

وشددت موسكو مراراً على أن التصريحات حول «العدوان الروسي» المحتمل تستخدم كذريعة لبناء وحدات تابعة لحلف الناتو في المناطق الحدودية القريبة من أراضي روسيا، في غضون ذلك أعلنت وزارة الدفاع الروسية أمس نقل طائرات هجومية من طراز «سو٢٥س إم» إلى بيلاروس للمشاركة في التحقق من قوات رد الفعل التابعة لدولة الاتحاد.

وحسب وكالة «سبوتنيك» جاء في بيان صادر عن الخدمة الصحفية بالوزارة أن أطقم طائرات سو ٢٥س أم التابعة للمنطقة العسكرية الشرقية انتقلت إلى المطارات في جمهورية بيلاروس وبعد ذلك يقوم الطيارون الروس بدراسة المسارات القادمة والعمل على التفاعل مع مجموعة القيادة ثم المضي قدماً في أداء المهام للغرض المقصود منها. وسيتم اختبار قوات رد الفعل لدولة الاتحاد على مرحلتين حيث من المقرر أن تستمر الأولى حتى الـ١٠ من شباط الجاري وخلال هذا الوقت من المخطط إعادة الانتشار وإنشاء مجموعات من القوات على أراضي بيلاروس وتنظيم حماية المرافق الحكومية والعسكرية وكذلك الحدود الجوية لدولة الاتحاد والتحقق من استعداد قوات الدفاع الجوي في الخدمة لأداء مهام التغطية.

وفي المرحلة الثانية خلال الفترة من الـ١٠ إلى الـ٢٠ من الشهر الجاري تقام التدريبات المشتركة «قرار الحلفاء ٢٠٢٢»، حيث تعمل القوات العسكرية الروسية والبيلاروسية على القيام بمهام قمع العدوان الخارجي ومكافحة الإرهاب ولاسيما قطع قنوات إيصال الأسلحة والذخائر وتدمير التشكيلات المسلحة غير الشرعية وجماعات التخريب والاستطلاع.

وكالات

بدء وصول قوات أميركية إضافية إلى بولندا

لوغانسك تعترض على مواصلة أوكرانيا نشر الأسلحة بالقرب من خط التماس في دونباس

أعلنت جمهورية لوغانسك الشعبية اعتراضها أمس السبت على مواصلة القوات الأوكرانية نشر الأسلحة والمعدات العسكرية في مناطق تسيطر عليها قرب خط التماس مع دونباس، بالتزامن مع وصول الوحدات الأولى من القوات الأميركية التي أرسلتها واشنطن إلى بولندا في إطار تعزيز الوجود العسكري الأميركي في شرق أوروبا.

وحسب موقع «الميادين»، أكدت القوات المسلحة لجمهورية لوغانسك الشعبية المعلنة من جانب واحد، أمس السبت، أن مركيتون مدرعتين تابعتين لقوات الأمن الأوكرانية انتشرتا في قرية كنيوف الواقعة بالقرب من خط التماس في دونباس.

وقال مسؤول في القوات التابعة للسلطات في لوغانسك: إنه في انتهاك للمبدأ الثالث من الإجراءات الإضافية، تواصل أوكرانيا نشر الأسلحة والمعدات العسكرية في مناطق على الأراضي التي تسيطر عليها، مشيراً إلى أن قوات الأمن الأوكرانية نشرت عربتين مصفحتين في ضواحي قرية كنيوف.

وكان الناطق الرسمي باسم إدارة الدفاع في جمهورية لوغانسك، إيفان فيليبوينيتكو، أعلن أول من أمس الجمعة، أن وسائل إعلام، من أستونيا والولايات المتحدة وبريطانيا، تُعد تقارير مصورة عن عدوان مزعوم، تشنّه روسيا وجمهوريتا دونباس أي لوغانسك ودونيتسك.

وأوضح فيليبوينيتكو أن المعلومات، التي حصلت عليها الاستخبارات، تشير إلى وجود ممثلي وسائل الإعلام من استونيا والولايات المتحدة وبريطانيا، في مواقع خلف اللواء ٩٥ التابع للقوات المسلحة الأوكرانية، وأكد أن قائد اللواء ٩٥ للقوات المسلحة الأوكرانية، تلقى تعليمات بضمان سلامة وعمل فرق التصوير، التي ينبغي أن تظهر للمجتمع الغربي، أن هناك عدواناً من روسيا والجمهوريتين الشعبيتين.

وتشنّ أميركا وحلفاؤها من الدول الغربية هجوماً مكثفاً على روسيا بزعم تحضيرها لتدخل عسكري في أوكرانيا، لكن روسيا تنفي هذه الاتهامات الغربية والأوكرانية، وتؤكد أنها لا تُعد أحداً، ولن تهاجم أحداً.

وأكدت موسكو مراراً أن التصريحات حول «العدوان الروسي المحتمل» تستخدم ذريعة لبناء وحدات تابعة لحلف شمال الأطلسي في المناطق الحدودية القريبة من أراضي روسيا، حيث تعتزم الولايات المتحدة نشر ٣ آلاف عسكري لدعم قوات حلف شمال الأطلسي في شرق أوروبا.

وكانت وزيرة خارجية جمهورية دونيتسك الشعبية، ناتاليا نيكونوروفا، تحدّثت أول من أمس الجمعة عن حقيقة الوضع في بلدها، من أجل مواجهة التضليل الإعلامي، والذي تمارسه كل من أوكرانيا ووسائل الإعلام الغربية.

وفيما يخص «جمهورية لوغانسك الشعبية»، قالت نيكونوروفا: يتم تنسيق خطوات بلادها الدفاعية مع شركائنا في جمهورية لوغانسك الشعبية، لأننا، طوال هذه الفترة، نقف جنباً إلى جنب في التصدي للعدوان الأوكراني، ولأن خط التماس مع الجانب الأوكراني هو واحد بالنسبة إلينا».

في غضون ذلك وصلت إلى بولندا الوحدات الأولى من القوات الأميركية التي أرسلتها واشنطن إلى هذا البلد في إطار تعزيز الوجود العسكري الأميركي في شرق أوروبا.

وذكرت وكالة «نوفوستي» أمس أن المجموعة الأولى من أفراد الفرقة الـ٨٢ من القوات الأميركية المحمولة جواً وصلت إلى مطار «باسوينتكا» قرب مدينة جيشوف، على مسافة ٧٠ كم تقريباً من الحدود البولندية الأوكرانية.

وجاء هذا النبأ بعد يوم من هبوط ٨ طائرات أميركية في المطار نفسه حملت على متنها عسكريين مسؤولين عن التحضير لاستقبال جنود الفرقة المذكورة وتقديم الدعم اللوجستي لهم.

وفي وقت سابق هذا الأسبوع أعلن المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي أن الولايات المتحدة قررت إرسال قوات إضافية إلى رومانيا وبولندا وألمانيا، مشيراً إلى أن هذه الخطوة اتخذتها واشنطن في إطار «رد» على تصاعد التوتر حول أوكرانيا، مع أنه أشار إلى أن الجنود الأميركيين لن يقاتلوا في أراضي أوكرانيا.

وفي السياق ذاته، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية أنها ستعلن عن حزمة مساعدات عسكرية أميركية في مواجهة العقوبات غير القانونية، وشدد على ضرورة العمل على رفعها بجدية وبأسرع وقت ممكن.

إلى ذلك أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني أنه لا يمكن تقييد حق إيران القانوني في مواصلة البحث والتطوير والحفاظ على قدراتها وإنجازاتها النووية السلمية بأي اتفاق.

وقال شمخاني في تغريدة أمس: حق إيران القانوني في مواصلة البحث والتطوير والحفاظ على القدرات النووية والإنجازات السلمية إلى جانب حماية هذه القدرات والإنجازات في مواجهة الأعمال الشريرة لا يمكن تقييده بأي اتفاق.

وجاءت المواقف الإيرانية بعد إعلان المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس، أمس أن واشنطن لم تقدم أي إعفاءات لإيران، ولن تفعل إلا بعد عودتها للالتزام بالاتفاق السابق.

وقال برايس في تغريدة على حسابه على «تويتر»: لن نرفع العقوبات عن إيران حتى تعود طهران إلى التزاماتها النووية، والإدارة الحالية اتخذت التدابير ذاتها التي قررتها الإدارة السابقة، وهي السماح لشركائنا الدوليين بمعالجة عدم انتشار الأسلحة النووية ومخاطر معايير السلامة في إيران.

وفي وقت سابق، قال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية إن «إدارة الرئيس جو بايدن قررت استئناف رفع العقوبات عن طهران لتسهيل التفاوض معها في أسابيعه الأخيرة»، حيث دخلت المحادثات بشأن الاتفاق النووي مرحلة حرجة.

في السياق أثنى مندوب روسيا الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، ميخائيل أوليانوف، أمس السبت، على قرار الولايات المتحدة إعادة الاستثناءات من العقوبات الأميركية المفروضة على طهران.

ونقلت قناة «روسيا اليوم» عن أوليانوف قوله عبر صفحته على «تويتر»: «قرار الولايات المتحدة إعادة الاستثناءات النووية خطوة

وكالات

«التحالف» شن عدداً من الغارات على صنعاء

الصحة اليمنية: تضاعف مرضى السرطان جراء أسلحة العدوان

مرضى السرطان باليمن في «نزايد مخيف».. وتحالف العدوان يمنع العلاج (عن الانترنت)

في وقت واصل تحالف العدوان السعودي شن غاراته على العاصمة صنعاء، أكد وزير الصحة اليمني طه المتوكل أن أكثر من ٦٠ ألف حالة مصابة بالسرطان في مراكز الأورام مع شح في الأدوية والتجهيزات والتشخيص جراء العدوان على اليمن.

فقد نقلت وكالة «سبأ» عن مصدر أمني يمني قيام طيران تحالف العدوان السعودي باستهداف مطار صنعاء الدولي أمس السبت بأربع غارات، فيما شن الطيران ٣١ غارة على أمانة العاصمة وثلاث محافظات خلال الـ٢٤ ساعة الماضية.

على خط مواز استشهد وأصيب خمسة مواطنين بقصف بنيران الجيش السعودي في صعدة، وتواصلت خروقات قوى العدوان بالحديدة.

وأوضح المصدر أن قوى العدوان ارتكبت ١١٥ خرقاً بينها غارتان لطيران تجسسي على حيس وتحليق طائرات تجسسية في أجواء حيس والجبلية، و٢١ خرقاً بقصف مدفعي و٧٧ خرقاً بالأعيرة النارية المختلفة.

وأكد المصدر استشهاد ثلاثة مواطنين وإصابة اثنين بنيران الجيش السعودي في منطقة الرقو بمديرية مَنبه الحدودية بمحافظة صعدة.

من جهة ثانية قال وزير الصحة في حكومة صنعاء طه المتوكل: إن اليمن يمر بأزمة شديدة وتضاعف في أعداد المرضى جراء أسلحة العدوان.

ونقلت قناة «الميادين» عن المتوكل قوله بمناسبة اليوم العالمي للسرطان: إن «أكثر من ٦٠ ألف حالة مصابة بالسرطان في مراكز الأورام مع شح في الأدوية والتجهيزات والتشخيص، كما أن المصابين بلوكيميا الأطفال في ارتفاع بأرقام مهولة».

وأضاف: إن أكثر من ٣ آلاف طفل مصاب بالسرطان، معرضون للموت جراء الحصار، كما أن أكثر من ألفي طفل مصاب بالأمراض السائلة محرومون من تلقي الرعاية الصحية اللازمة».

وذكّر بأن مطار صنعاء مغلق، والمريض لا يستطيع الخروج للعلاج، وفي الوقت نفسه، بسبب الحصار يمنع دخول الأدوية والمستلزمات اللازمة. لافتاً إلى أن فتح مطار صنعاء حاجة إنسانية، مطالباً بتحييده واعتباره منفذاً يجب أن يفتح من أجل السماح للمرضى بالسفر.

بدوره قال الرئيس التنفيذي لصندوق مكافحة السرطان في اليمن، عبد السلام المداني: إن «اليمن يعاني من ظهور كثير من الحالات نتيجة العدوان واستخدام الأسلحة المحرمة».

وأوضح أن هناك حالات كثيرة وصلت من مناطق كصعدة وحجة وغيرهما من المناطق التي تم إلقاء القنابل العنقودية والمحرمة فيها، وهذه الحالات مصابة بمرض السرطان.

وأضاف: إن العدوان يواصل منع دخول جهاز المسح الذري الذي لا يمكن أن يصل إلا عبر مطار صنعاء، ومن خلاله يامكننا أن نخفف من معاناة مرضى السرطان، متأملاً منظمة الصحة العالمية القيام بدورها الفاعل في تقديم خدماتها الإنسانية».

وكالات

أعلنت تجميد المفاوضات مع الكتل السياسية بشأن تشكيل الحكومة العراقية

الكتلة الصدرية: مقاطعة جلسة انتخاب رئيس الجمهورية البرلمانية غداً

أعلنت الكتلة الصدرية النيابية العراقية، أمس السبت، مقاطعة جلسة البرلمان المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية يوم غد، إضافة إلى تجميدها المفاوضات مع الكتل السياسية بشأن تشكيل الحكومة.

ونقلت وكالة «واع» عن رئيس الكتلة الصدرية في مجلس النواب النائب حسن العذاري قوله في مؤتمر صحفي أمس: إنه «يأمر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر تقررت مقاطعة جلسة يوم غد الإثنين المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية ويستثنى من ذلك النائب الأول لرئيس البرلمان».

وأشار العذاري إلى أنه تقرر أيضاً تجميد المفاوضات مع الكتل السياسية بشأن تشكيل الحكومة.

وفي وقت سابق، حث مقتدى الصدر، أول من أمس، نواب كتلته على عدم التصويت لمرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري لرئاسة العراق إذا لم يكن مستوفياً للشروط.

والأسبوع الفائت، أعلنت الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي، أسماء ٢٥ مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية من بينهم مرشحا الاتحاد الوطني الكردستاني برهم صالح، والديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري.

ويفترض أن ينتخب البرلمان بعد جلسته الأولى، خلال ٣٠ يوماً، رئيساً جديداً للجمهورية الذي يدوره يكلف رئيساً للحكومة خلال ١٥ يوماً من تاريخ انتخابه، يكون مرشح «الكتلة النيابية الأكبر عدداً»، وفق الدستور.

من جهة ثانية أكد الحشد الشعبي العراقي، أمس السبت، أن معلوماته الاستخبارية قادت خلال شهر شباط الجاري لقتل ٧ من أخطر الإرهابيين بين دياى وصلاح الدين.

ونقلت وكالة «المعلومة» عن الناطق باسم محور دياى صادق الحسيني قوله إن «استخبارات الحشد الشعبي لعبت دوراً محورياً وفعالاً في الرصد وتعقب خلايا داعش الإرهابي وكان لها إسهامات فعالة في تحديد مواقع مهمة لخلايا التنظيم الخطيرة في الحاوي والميتة والمطبيجية ما أسهم في توجيه ضربات جوية قتلت ٧ إرهابيين وأوضح الحسيني، أن من بين القتلى إرهابيين يحملون هويات لبنانية وهذا دليل على وجود مسار لتدفق الإرهابيين العرب صوب العراق، مؤكداً أن مجلس الأمن القومي العراقي اجتمع قبل يومين لمناقشة هذا الملف والسعي من أجل تحديد مسارات دخولهم صوب البلاد.

وأشار إلى أن التنسيق الاستخباري بين الحشد وبقية التشكيلات الأمنية أعطى نتائج مهمة وإيجابية في الحرب على الإرهاب في ديالى وبقية المحافظات.

وكالات

أحمد ضيف الله

صراعات كسر العظم مستمرة

قال زعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر في كلمة بث مكتبه مقتطفات منها في الـ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٢: «دعوت هادي العامري وقيس الخزعلي وفالح الفياض للمشاركة في حكومة الأغلبية، بشرط عدم مشاركة المالكي لكنهم رفضوا ذلك».

فرد نوري المالكي رئيس «ائتلاف دولة القانون» في تغريدة له في الـ٢٧ كانون الأول ٢٠٢٢: «من موقع القوة والاقتدار والشعور بالمسؤولية، أقول لكل من يبحث عن خلافات وتنفيس أحقاد وكراهية، أن يدي ممدودة لأفضل العلاقات، إذا كانت فيها مصلحة العراق وشعبه، ومن دونها لا أحب ولا أرحب بأي علاقة وشراكة مع أي طرف يضر بمصلحة العراق وكرامة الناس».

المشهد السياسي داخل البيت السياسي الشيعي بدأ يتجه بشكل متسارع نحو المزيد من التعقيد والتوتر، بعد إعلان الصدر موقفه الصريح والواضح بشأن إمكانية الاتفاق مع جميع أطراف الإطار التنسيقي، باستثناء الاتفاق مع «ائتلاف دولة القانون» برئاسة نوري المالكي الذي يملك ٣٤ مقعداً، والتي تشكل نحو نصف مقاعد «الإطار التنسيقي».

الخلاف والتناحر بين مقتدى الصدر ونوري المالكي، الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية، تعود بدايته إلى الـ٢٥ من آذار ٢٠٠٨، حين أمر رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي قوات الجيش، القيام بحملة عسكرية في وسط العراق وجنوبه للقضاء على شبكات الجريمة المنظمة ومهربي النفط، استهدفت أساساً عناصر وقيادات جيش المهدي التابع للتيار الصدري.

القتال الذي استمر قرابة ثلاثة أسابيع، توقف بعد أن أصدر مقتدى الصدر بيانات دعت أنصاره إلى إلقاء السلاح واستقبال القوات الأمنية بالورود ومصاحف القرآن، وإنهاء جميع المظاهر المسلحة، إلا أن القتال أسفر عن مقتل نحو ١٥٠٠ شخص من كلا الطرفين، بينهم مدنيون، إضافة إلى سجن ١٢٠٠ من عناصر التيار الصدري، بتهمة مقاومة القوات الحكومية، ولاحقاً أدى ذلك إلى إعلان مقتدى الصدر في الـ٢٨ آب ٢٠٠٨ عن «تجميد جيش المهدي إلى أجل غير مسمى»، ومنذ ذلك الوقت، الخلافات والانتقادات مستمرة بين الصدر والمالكي، ولا توجد أي مؤشرات على تغيرها نحو الأفضل، كما لم تفلح تدخلات أطراف سياسية لحل الخلاف بين الرجلين، حتى تاريخه.

فيما وقد ضم رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، ورئيس إقليم كردستان نيجرفان بارزاني، ورئيس تحالف عزم خميس الخنجر، بالاجتماع مع مقتدى الصدر في النجف في الـ٣١ من كانون الثاني الماضي، وفقاً لمبادرة من مسعود بارزاني «لرأب الخلافات وتقريب وجهات النظر بين أقرقاء السياسيين وتحديداً بين دولة القانون والكتلة الصدرية»، لا يبدو أنهم نجحوا، فالعلاقة بين الصدر والمالكي معقدة، كما أن زيارة الوفد هي في حقيقتها محاولة لإبعاد الاتهامات التي وجهت إليهم بأنهم يعملون على شق صف البيت الشيعي، وخلق المشاكل داخله لتحقيق مكاسب سياسية، بعدما أفضى تحالفهم غير المعلن مع الصدر إلى حسم مناصب هيئة رئاسة مجلس النواب لصلحتهم، بمعزل عن قوى الإطار التنسيقي وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، إضافة إلى أن اللقاء كان مناسبة لتسويق مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري لرئاسة الجمهورية.

إن تشكيل تحالف «شيعي» من التيار الصدري والإطار التنسيقي، ما زال شبه مستحيل نظراً للخلافات بينهما حول شكل الحكومة المقبلة بين «أغلبية» كما يريدها الصدر، و«توافقية» كما يصر عليها «الإطار التنسيقي» المتماسك حتى الآن، ما يضع الإطار التنسيقي أمام مفترق طرق، إما الدخول بشكل «جزئي» للتحالف مع التيار الصدري، ما سيدفع إلى المزيد من التشظي داخل البيت السياسي الشيعي، أو «مقاطعة» العملية السياسية برمتها وعدم تحمل